التنمية الاقتصادية في مصر في ظل الاقتصاد الموجه

(١٩٥٦-١٩٧١)

دراسة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ مصر الحديث والمعاصر

مقدمة من

محمد جابر السيد الزهيري

إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد زكريا الشِّلِق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس

و

الدكتورة/ صباح أحمد البياع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس

القاهـــرة

٢٠١٩

قام بالمراجعة والتدقيق اللغوي الدكتور /أحمد القاعب

الفهـــــرس

- **المقدمة.** أ-ز
- **التمهيد.** ١-٣٢
- **الفصل الأول: التخطيط والاقتصاد الموجه.** ٣٣-٨٥
- **الفصل الثاني: التنمية والصناعة المستقلة.** ٨٦-١٤٦
- **الفصل الثالث: الزراعة ومحاولة تعديل الهيكل الاجتماعي.** ١٤٧-٢٠٢
- **الفصل الرابع: القطاع العام والتوجه الاشتراكي.** ٢٠٣-٢٤٧
- **الخاتمة.** ٢٤٨-٢٥١
- **قائمة المصادر والمراجع.** ٢٥٢-٢٨٨

المقدمـــــة

جثم الاحتلال البريطاني على صدر مصر لما يناهز سبعة عقود ، عمد فيها إلى نهب البلاد وثرواتها واستغلال كل مواردها بما يحقق مصالحه، ممارساً في سبيل ذلك سياسات اقتصادية لا تأبه إلا بتكريس عملية الاستغلال، دون توجيه أية عناية لمصالح البلاد أو منفعة شعبها، وفى سبيل إرساء أوضاع تدعم سياساته تلك لجأ منذ أن حل بالبلاد إلى خلق طبقة من الرأسمالية المحلية ربط وجودها بوجوده واستعان بها في تنفيذ سياساته، وعلى الرغم من أن تلك الطبقة كانت– في أغلبها– من أبناء البلاد فإنها اتبعت بدورها سياسات الاستعمار نفسها بدافع من الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية ومن ثم أوضاعها السياسية والاجتماعية، متجاهلة مصالح الأغلبية من أبناء الشعب المصري، بل إنها رغم توليها مقاعد الحكم في البلاد لم تُبد رغبة حقيقية في تغيير تلك السياسات الاقتصادية، التي أرسى المحتل دعائمها، اللهم إلا في حال تعارضها مع مصالحها الخاصة دون أن يكون ذلك نابعًا من إرادة حقيقية في الإصلاح أو في التغيير.

في ظل ذلك عانى الاقتصاد المصري من وضعٍ مترد، أسفر عن خللٍ خطيرٍ في الهياكل السياسية والاجتماعية في البلاد، ولم يبدُ أن هناك أي أمل في تغيير ذلك إلا باجتثاث النظام الذي أرساه الاحتلال من جذوره، وإرساء قواعد نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد، الأمر الذي حدث بالفعل بقيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، وبدا من الواضح، منذ وصول الثوار إلى الحكم، أن القيادة الجديد للبلاد على وعي تام بكل تلك المشكلات الناجمة عن تردي أوضاع البلاد الاقتصادية، وأنها وضعت نصب عينيها تغيير تلك الأوضاع تغييرًا جذريًا، والحد من التدهور الاقتصادي الناجم عن الأوضاع السياسية المتردية، دليلنا على ذلك أن قيادة الثورة، عندما أعلنت أهدافها الستة الشهيرة، صاغت منها ثلاثة أهداف مرتبطة ارتباطًا واضحًا بالأوضاع الاقتصادية، وتعمل على تغييرها، فكان من أهدافها القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال، وتحقيق هذين الهدفين كان يؤدي إلى تحقيق الهدف الثالث والأهم، ونعني به إقامة العدالة الاجتماعية.

على جانب مقابل فإن تلك الفترة من تاريخ العالم كان سمتها الرئيسي انتشار حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وكانت شعوب تلك البلدان قد أدركت ألا سبيل إلى التحرر السياسي والتقدم غير العمل على الاستقلال الاقتصادي، ومن هنا عملت قيادة ثورة يوليو على تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد، متخذة طريق السير في عملية تنمية اقتصادية شاملة، أوجبت تدخل الدولة في كل مناحي الاقتصاد، وفي واقع الأمر كانت هناك عدة أسباب أدت إلى ذلك، كان على رأسها إعادة توزيع ثروة البلاد بغية إعادة تشكيل المجتمع المصري، لخلق طبقات جديدة يكون من شأنها الاضطلاع بمهام الإصلاح التي تبناها النظام الثوري، والعمل على تكوين نخب سياسية واجتماعية وثقافية بديلة تحل محل النخب القديمة، كي تكون طليعة للمجتمع المصري الجديد وتشارك في إدارة شئون البلاد، وإزاحة الطبقة الحاكمة القديمة المسيطرة على شئون السياسة والاقتصاد فيها، يضاف إلى ذلك أن تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد كان ضرورة فرضتها الأوضاع على الأرض في ظل عزوف وعدم قدرة الطبقة الرأسمالية القديمة على الاضطلاع بعملية التنمية.

لم يكن هذا الأمر يسيرًا أو هينًا، حيث سارت مصر قيادة وشعبًا في طريق شديد الوعورة يغص بالمصاعب والعقبات، خاضت خلاله معارك ضارية، داخلية مع رأس المال والإقطاع، وخارجية مع الإمبريالية العالمية التي لم تكن لتترك مصر تتحرر من إسار ارتباطها بالسوق العالمية الكبرى بصفة عامة، وسوق الغرب الاستعماري آنذاك –ممثلًا في إنجلترا والولايات المتحدة– بصفة خاصة، وبطبيعة الحال كان أبرز تلك المعارك معركة بناء السد العالي، تلك التي حولت نضال الشعب المصري لإصلاح ما اعترى الاقتصاد المصري من فساد، إلى معركة كبرى خاضتها مصر كي تحقق استقلالها السياسي وتحررها الاقتصادي من التبعية للغرب الرأسمالي.

كانت تلك هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدخل الدولة المصرية في الاقتصاد وقيامها بدور رئيسي في التنمية، منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أو بتعبير أدق منذ أن خاضت مصر معركة بناء السد العالي في عام ١٩٥٦، وحتى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠، الذى تلت رحيله ردة في السياسات، وانقلاب على الثوابت مما أدى إلى عودة مصر والاقتصاد المصري ثانية إلى أحضان التبعية السياسية والاقتصادية للغرب،

والتي كانت أولى خطواتها صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار رأس المال العربي، وما تلا ذلك من اتباع سياسة جديدة أطلق عليها حينذاك "الانفتاح الاقتصادي"

ولا شك أن تلك الفترة من تاريخ مصر ونضالها على الصعيدين السياسي والاقتصادي كانت واحدة من أهم فترات النضال التي مرت بها مصر في تاريخها المعاصر، وأكثرها خصوبة وثراءً بالأحداث السياسية والاقتصادية، خاصة منذ لجوء الدولة المصرية إلى توجيه الاقتصاد ثم إلى سياسة التخطيط الشامل، ولما كان مجال الدراسات التاريخية قد اتسع كي يشمل آفاقًا ومجالات جديدة منها دراسة التاريخ الاقتصادي–ولا يشذ تاريخ مصر عن هذه القاعدة–لذا نجد أنه من المهم بمكان دراسة تلك الفترة وتتبع أهم السياسات والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة المصرية آنذاك من منظور تاريخي يسعى إلى الرصد والتحليل والقياس لمعرفة الأسباب السياسية والظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي أدت لاتخاذ هذه القرارات، لا نزعم أننا قد غطينا جميع تلك القرارات وكل تلك الأحداث والسياسات، بل في حقيقة الأمر إننا قمنا بتتبع ما رأيناه منها الأبرز وعرضه وتحليله، وما كان له الأثر الأهم والأكبر، وما حقق منها نتائج ذات صلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية بمفهومها الأشمل والأعم، وما ترك منها على وجه المجتمع المصري آثارًا ملموسة وواضحة، بينما تركنا ما لم يكن له أثر كبير ومباشر على التنمية الاقتصادية كقطاع التجارة الداخلية، فالسياسات والقرارات الاقتصادية في حد ذاتها لم تكن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة، وإنما كان الغرض هو معرفة ما أحدثته من تغيرات حقيقية في المجتمع المصري على الصعيدين السياسي والاجتماعي، والتغيرات السياسية والاجتماعية التي أدت إليها تلك الإجراءات وهو أمر لا جدال من صميم البحث التاريخي، مع معرفة أثر السياسة الدولية والأوضاع الاقتصادية الدولية في اتخاذ الدولة المصرية لهذه القرارات وتبنيها لتلك السياسات.

جدير بالذكر أن هناك عدة دراسات اقتصادية مهمة تناولت تلك الفترة وما اتخذ فيها من قرارات من ناحية اقتصادية صرفة، كدراسة الدكتور علي الجريتلي بعنوان "التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢–١٩٦٦"، ودراسة أخرى له بعنوان "خمسة وعشرون عامًا دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر"، ودراسة أخرى ضخمة للأستاذ محمد رشدي

بعنوان "التطور الاقتصادي في مصر"، ورابعة للمؤرخ الاقتصادي روبرت مابرو بعنوان "الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢" بالإضافة إلى العديد من الدراسات والمقالات الاقتصادية الأخرى، بيد أن هذه الدراسات -على الرغم من رجوعنا إليها وإفادتنا منها كثيرًا- تظل في معظمها دراسات اقتصادية عنيت في المقام الأول برصد التطور الاقتصادي الحادث في البلاد ولم تتناول الجوانب التاريخية التي أحاطت بالسياسات الاقتصادية، كما أنها لم تربط بين الجوانب التاريخية والقرارات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك أنها لم تكن دراسات أكاديمية خالصة، مما جعل المجال خصبًا وجديدًا كي يتناوله الباحث، فدور الدولة المصرية في التنمية الاقتصادية في ظل توجيه الاقتصاد ثم التخطيط الاقتصادي، وربط هذا الدور بالمفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية ومحدداتها، وكذلك مفهوم التنمية المستقلة وشروط تحققها، وقياس المدى الذى وصلت إليه الدولة المصرية لتحقيق تلك المفاهيم من خلال السياسات التي اتبعتها منذ ١٩٥٦ وحتى ١٩٧١، موضوع لم يسبق تناوله على الإطلاق في أي من الدراسات التاريخية الأكاديمية التي تتناول تاريخ مصر المعاصر، مما أتاح أفقًا رحبًا لتناول الموضوع بشكل أكاديمي من خلال منظور أشمل، وهو ما حاولناه قدر طاقتنا وإمكاننا.

بطبيعة الحال لم تخل رحلة البحث من صعوبات وعقبات كان من أهمها عدم توافر وثائق رسمية دقيقة ترصد المتغيرات الاقتصادية التي مرت بمصر في تلك الفترة بشكل عام، أو تلك المتغيرات الناجمة عن الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/١٩٦٥) بشكل خاص وما حققته من نتائج، خاصة بعد العام الثالث للخطة الذي تتوقف فيه تقارير المتابعة الرسمية، وللأسف لم يتمكن الباحث من العثور على أية تقارير عن العامين الأخيرين للخطة، يضاف إلى ذلك ما وجدناه من تضارب الأرقام، حتى في الوثائق الرسمية نفسها، مما حدا بنا إلى اتخاذ الأرقام في أحيان كثيرة دلالة على التغير الحادث في هذا القطاع أو ذاك أكثر من كونها تعبر عن قيم ثابتة مقيسة.

قُسمت الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، تناول **التمهـــيد** تعريف الاقتصاد الموجه، والتنمية الاقتصادية ومحدداتها ومعناها الشامل الذي يربط بين التنمية على الجانب الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع

عرض للأوضاع الاقتصادية في مصر قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ في مجالات الزراعة والصناعة والبنوك والتجارة الخارجية، ثم أوجه الخلل في الاقتصاد المصري قبل الثورة.

جاء الفصل الأول بعنوان **التخطيط والاقتصاد الموجه** وتناولنا فيه جانبًا نظريًا حول السمات التي تسم أي اقتصاد بالتخلف، مع تطبيق تلك السمات على الاقتصاد المصري قبيل ثورة يوليو عام ١٩٥٢، ثم قدمنا شرحًا لطبيعة العلاقات بين القوى الاجتماعية والاقتصادية في مصر آنذاك ومدى تأثير علاقات القوة في أوضاع المجتمع المصري، وأثر ذلك في الأوضاع السياسية في البلاد، انتقلنا بعدها إلى دراسة ما قامت به ثورة يوليو من تدخل جزئي في الاقتصاد، في الفترة التي استمرت منذ بداية الثورة وحتى عام ١٩٥٦، ذلك العام الذى خاضت فيه مصر معركتها الكبرى في السويس، ما أدى إلى إجراءات التمصير ثم التأميم، انتقالاً إلى بدء التدخل الشامل في الاقتصاد واللجوء إلى التخطيط، ثم الخطة الخمسية الأولى(١٩٦٠/١٩٦٥)، مع تقييم لأهم ما قامت به الخطة من منجزات اقتصادية ولاسيما في مجال الدخل القومي للبلاد، وانتهاءً بالوصول إلى عدة نتائج متعلقة بعملية توجيه الاقتصاد والتخطيط.

الفصل الثاني بعنوان **التنمية والصناعة المستقلة** وبدأناه بعرض سريع لأوضاع الصناعة قبيل الثورة وعلاقة الدولة بالصناعة آنذاك، ثم طرح مفهوم التنمية المستقلة–وهو مفهوم شاع بعد ذلك– وعلاقة مفهوم التنمية المستقلة والصناعة المستقلة بما قامت به القيادة الثورية في مصر في خمسينيات القرن الماضي وستينياته في مجال التنمية بصفة عامة ومجال الصناعة على وجه الخصوص، مع الاستفاضة في شرح أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية للنهوض بالصناعة مثل برنامج السنوات الخمس، وقانون التنظيم الصناعي، انتقالاً إلى أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال الائتمان الصناعي، ثم دراسة ما حققته الخطة الخمسية في مجال الصناعة، وأثر عملية التصنيع التي قامت بها الدولة في التجارة الخارجية، انتهاءً بالوصول إلى عدة نتائج أهمها أن الدولة المصرية قد طبقت مفهوم التنمية المستقلة، والصناعة المستقلة بكل معاييره ومحدداته على الرغم من عدم انتشار ذلك المصطلح حينها.

الفصل الثالث بعنوان **الزراعة ومحاولة تعديل الهيكل الاجتماعي** وفيه عرض للمشكلة الزراعية في مصر وأبعادها، ثم إصدار قيادة الثورة لقانون الإصلاح الزراعي "الأول" في سبتمبر ١٩٥٢، مع شرح أبعاد هذا القانون وأهم آثاره، كما تم عرض أهم ما حققته الخطة الخمسية في مجال الزراعة، مرورًا بالتغيرات التي حدثت في مجال التجارة الخارجية والناجمة عن التغير في الصادرات الزراعية، وصولًا إلى النتائج التي أسفرت عنها سياسة الدولة في قطاع الزراعة، وأهمها حدوث تعديل حقيقي في بنية المجتمع المصري أدت إليه السياسات التي اتبعتها الدولة في قطاع الزراعة.

أما الفصل الرابع والأخير فجاء بعنوان **القطاع العام والتوجه الاشتراكي** وفيه طرحنا تعريفًا علميًا للقطاع العام بصفة عامة، ثم عرضنا نشأة القطاع العام في مصر حتى قيام ثورة يوليو، انتقلنا بعدها لدراسة علاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقطاع الخاص والإجراءات التي اتخذتها لتوسيع قاعدة القطاع العام متتبعين نشأة المؤسسة الاقتصادية ثم مؤسستي "النصر" و"مصر"، مع دراسة قطاع البنوك بداية بتمصيره ثم تأميمه، وهو القطاع الذى أدى تأميمه إلى إحداث أثر كبير على توسيع قاعدة القطاع العام المصري بشكل عام، ثم دراسة إجراءات التأميم والقوانين الاشتراكية، وصولاً إلى رأى بخصوص تصنيف ما قامت به الدولة المصرية في ذلك القطاع وهل كان الغرض منه التحول بالدولة المصرية نحو الاشتراكية، أم أن الأمر كان مجرد إجراءات كرست لرأسمالية الدولة؟، انتهاءً بتقييم القطاع العام ثم عرض خلاصة ما توصلنا إليه من نتائج.

وانتهت الدراسة بخاتمة عرضنا فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج، متبعين في ذلك منهجًا يسرد الأحداث ويرصد المتغيرات، ويحلل هذه وتلك فيصل بها إلى النتائج النهائية، معتمدين على العديد من الوثائق الأصلية من وثائق مجلس الوزراء، ووثائق مجلس النواب المصري، ووثائق الخارجية البريطانية، ومن أهم تلك الوثائق تقريرًا ضخما لمحلس الشورى حول القطاع العام، وُضع في ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك وثائق وزارة التخطيط المصرية، وأهمها تقريرًا كبيرًا وشاملا عن أهم المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري منذ خمسينيات القرن المضي وحتى أوائل القرن الحالي، إضافة إلى مذكرات الساسة والاقتصاديين المعاصرين لأحداث الفترة محل الدراسة، فضلًا عن عشرات المراجع العربية

والمعربة والأجنبية وعشرات المقالات المتخصصة في الاقتصاد المصري وتاريخه، وتلك التي تناولت تاريخ مصر المعاصر ولاسيما في الفترة محل الدراسة.

في النهاية أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى العالم الجليل الذى أشرف بكوني أحد تلامذته الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشِّلِق الذي رشح لي موضوع الدراسة، وشرفني بالإشراف عليه، وكان منذ اللحظة الأولى عونًا لي فساعدني بكل طاقته ولم يضن على بنصح أو معلومة أو مرجع، ولولا نصحه وإرشاداته لي ما كان لهذه الدراسة أن تخرج إلى النور، فله–بعد الله عز وجل– كل الفضل في أي جانب إيجابي في هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة صباح أحمد البياع التي لم تبخل بجهدها ولا بوقتها ولا بالنصح أو الإرشاد، كما ساعدتني كثيرًا في تصويب ما وقعت فيه من أخطاء فلها مني عميق الامتنان والتقدير، ولا يفوتني أن أشكر العاملين بدار الكتب والوثائق المصرية على ما بذلوه معي من جهد وما ذللوه من صعاب، وأخص بالشكر السيدة الفاضلة رجاء بقاعة البحث، وكذلك أكبر الشكر وأعمق آيات الامتنان إلى العاملين بمكتبة مجلس النواب المصري على كل ما أمدوني به من وثائق نادرة وقوانين ومراجع أفدت منها أيما إفادة، وأخص بالشكر الأمين أسامة الذي كان له فضل كبير في تذليل الكثير من الصعاب الإدارية المتعلقة باطلاعي على ما في مكتبة المجلس الموقر.

والله المستعان، وهو وحده ولي التوفيق

التمهـــــــــــــيد

- التنمية الاقتصادية والاقتصاد الموجه.
- الأوضاع الاقتصادية قبل ثورة ١٩٥٢.
- أوجه الخلل في هيكل الاقتصاد.

التمهـــــيد

عرفت جميع المجتمعات فكرة التنمية الاقتصادية منذ زمن طويل، حيث خبرتها معظم شعوب العالم سواءً على نطاق ضيق أو على نطاق واسع[١]، فعملية التنمية الاقتصادية –في صورتها الأولية– تعد عملية قديمة للغاية، إذ اهتمت شعوب العالم منذ فجر التاريخ اهتمامًا كبيرًا بالتنمية، كما فطن مفكرو السياسة الإغريق إلى أهميتها للشعوب على وجه الخصوص، فنجد أفلاطون _على سبيل المثال_ يشير في جمهوريته إلى أن التنمية وسيلة لتحقيق المزيد من السعادة بين أفراد الشعب، أما مصر القديمة فقد عرفت فكرة التنمية منذ بواكير تاريخها، حيث أبدى المصريون القدماء اهتمامًا كبيرًا بتطوير نظم الري، على أساس أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج من المحاصيل والطعام[٢]، وبطبيعة الحال فإن زيادة الإنتاج أمر وثيق الصلة بعملية التنمية الاقتصادية، بيد أن هذا المفهوم المعمم يجرنا إلى عرض تعريف واضح ومحدد للتنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية، والاقتصاد الموجه

تعرف **التنمية الاقتصادية** بمعناها الضيق بأنها **الوصول بمعدلات الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة الدخل الفردي الحقيقي***، **شريطة استمرار تلك الزيادة سنة تلو الأخرى**[٣]، بيد أن البعض يرى أن ذلك المفهوم الضيق المعتمد على مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا يعبر عن التنمية وإنما

---

(1) De Schwieniz, Karl, Jr. (Reviewer), "The Stages of Economic Growth By W.W Rostow", **Journal of economic Issues**, Vol.6, No. 2/3, London, Sep. 1972, p.166

(2) Zaki, Mohamed Abdel Halim, Economic Development in the U.A.R (Egypt), and the role of agricultural sector, (Dissertation Presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of Philosophy o), Ohio State University, 1965, p.1.

* يقصد بالدخل الحقيقي، الفردي أو القومي، الدخل الناجم عن زيادة حقيقية في الإنتاج، وليس الدخل المحسوب على أساس الزيادة في الأسعار.

(٣) عمرو محي الدين، "اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي"، **مجلة الفكر العربي**، معهد الإنماء العربي، مجلد ١، عدد ٤ و٥، لبنان، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٤١.

يعبر عن **النمو**، أما **التنمية** فتحدث عند **تحقيق زيادة سريعة دائمة ومتراكمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن**، والنمو لا يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، بينما التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة يعد النمو الاقتصادي أحد ظواهرها المهمة بالطبع، غير أنها تتضمن النمو مقترنًا بتغيير في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية للمجتمع والدولة، هكذا نجد أن التنمية بمفهومها الواسع تتضمن أهدافًا تعمل على تحقيقها تتعدى الأهداف الاقتصادية إلى ما هو أشمل، فهي تهدف إلى تحقيق زيادة في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم، والقضاء على الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات، وكذلك تحرير الفرد من شتى أنواع الاستغلال، بل وتتعدى ذلك إلى العمل على تحرير المجتمع والدولة ككل من استغلال المجتمعات الأخرى له وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته[١].

وتتطلب التنمية، وبخاصة في الجانب الاقتصادي منها عنصر الإرادة، ولعل أهم ما يميز إرادة التنمية الاقتصادية غلبة الاعتبارات الاقتصادية متوسطة المدى أحيانًا، كذلك لا يجب عند الحديث عن الإرادة أن نغفل أن القرارات الاقتصادية التي يتخذها المجتمع أو تتخذها الدولة –فيما يمكن أن نطلق عليه "الإرادة الاجتماعية"، خاصة في المجتمعات الطبقية، هي في الأساس إرادة الطبقة أو الطبقات التي تعبر عنها السلطة السياسية، وذلك عبر المؤشرات التي تفرضها حركة المجتمع وبصفة خاصة الصراع الطبقي[٢]، لذا تلجأ بعض الدول ولا سيما الدول النامية إلى الاقتصاد الموجه، أولًا لتحقيق أهداف التنمية بشكل سريع، لا سيما وأنها تعانى في الأغلب الأعم من قصور في الوعي الاقتصادي والسياسي

---

[١] إبراهيم عيسوي، "التنمية والنمو"، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، عدد ٦١٤، مصر، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٥٠.

[٢] إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، **مجلة المستقبل العربي**، مجلد ٩ عدد ٩٠، لبنان أغسطس ١٩٨٦، ص ٥٨.

لدى المنظمين، وثانيًا لتجنيب المجتمع الوقوع في براثن صراع طبقي حاد يهدد استقرار الدولة ككل.

أما **الاقتصاد الموجه** فيعرف بأنه **السياسة التي تسعى السلطة بواسطتها إلى تنظيم الاقتصاد وتحريكه وفقًا لمخطط مركزي مسبق، حيث تنتقل السياسة الاقتصادية الرسمية للدولة من الارتجال إلى التنظيم**، ويمتاز الاقتصاد الموجه بأنه يهدف إلى منع تأثر الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد الخارجي، وتقوم فيه الدولة بتولي دفة الاقتصاد للمحافظة على وضع اقتصادي مستقر، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الموجه ينطوي على وجود إجراءات إلزامية، فإنه لا يمنع من وجود المبادرات الفردية، وهو يهدف في النهاية إلى تحقيق الازدهار في جميع قطاعات الاقتصاد، أي تحقيق التنمية الاقتصادية العامة[١].

الأوضاع الاقتصادية قبل ثورة ١٩٥٢

اندلعت ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، عاكسة غضب الشعب المصري ورفضه لأوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية متردية، جثمت على صدره وأثقلت كاهله لعقود، واستطاع تنظيم الضباط الأحرار–الذي كان بمنزلة طليعة ثورية–أن يطيح بالنظام الملكي معلنًا بداية مرحلة جديدة من تاريخ مصر المعاصر، صحيح أنه لم يكن لدى الضباط الأحرار عند السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد برنامجًا أو "أجندة" سياسية محددة[٢]، فالزحف الثوري بدأ دون نظرةٍ كاملة للتغيير الثوري[٣].

بيد أن عدم وجود برنامج لم يكن يعنى عدم وجود رؤية لدى الثوار، فقد بدا واضحًا منذ الأيام الأولى للثورة أن هناك محتوى اجتماعيًا يتواكب مع المحتوى السياسي لها، حيث

---

[١] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة، الجزء الأول**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ص ٣٤٢،٣٤١.

[2] Khaled Ikram, **The Egyptian Economy 1952-2000, Performance, Politics, and Issues**, Routledge, Taylor and Francis Group, London 2006, p.1

[٣] **الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي**، الدار القومية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت، ص ٤.

كانت المبادئ الستة للثورة بمنزلة بوصلة محددة لطبيعة واتجاه الفكر السياسي والاجتماعي الذي يعتنقه هؤلاء الثوار[١]، وقائدهم على وجه الخصوص، الذي كان يرى أن لكل شعب من شعوب الأرض ثورتين إحداهما سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه وأخرى اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ويستقر الأمر بعدها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن[٢]، واتباعًا لتلك البوصلة –التي بدا واضحًا أن وجهتها اجتماعية في المقام الأول– أعلن الثوار مبادئهم الستة الشهيرة التي تتناول في أربعة منها مسائل اجتماعية ومن ثم اقتصادية، فقد كان القضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل يمثل خطوة ضرورية للقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وهو بدوره أمر ضروري لإقامة عدالة اجتماعية، كما أن تحقيق تلك المبادئ اللازمة لإقامة العدالة الاجتماعية لن يتأتى دون الدخول في معركة ترمى إلى القضاء على الإقطاع والرأسمالية المستغلة المتسلطة على الحكم[٣]، ببساطة كان على النظام الثوري أن يدخل في عدة معارك إذا ما أراد تحقيق أهدافه ومبادئه، ليس على الساحة السياسية فحسب، وإنما أيضًا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل التزيد أن نقول إن أية إجراءات سياسية أزمع النظام الثوري الوليد أن يتخذها، كانت بداهة تستلزم إجراءات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فالعمل السياسي في جوهره ليس إلا تعبيرًا عن حقائق وأوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة بالفعل على الأرض، فالأحزاب –وهي آلة ممارسة السياسة وأداة الوصول إلى الحكم– ليست في حقيقة الأمر إلا طليعة سياسية لطبقة اقتصادية/اجتماعية، حيث إنه من البديهي ألا يجتمع على هدف واحد إلا أصحاب المصلحة الواحدة[٤].

---

[١] سعد الدين إبراهيم، "المشروع الاجتماعي لثورة يوليو"، في: **ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص٣٦٠.

[٢] جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، د.ت، ص٢٣.

[٣] سعد الدين إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ٣٦١.

[٤] محمد حسنين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٨٥.

ولكن هل كانت المهمة التي ألزم الثوار بها أنفسهم في إحداث تغيير اقتصادي، يتبعه تغيير اجتماعي، يؤدى في النهاية إلى تغيير حقائق الأوضاع السياسية على الأرض، مهمة سهلة؟

كي نجيب عن هذا السؤال سيكون من الضروري أولًا أن نلقي نظرة على أوضاع الاقتصاد المصري قبل اندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الأمر الذي سيقودنا بالتبعية إلى البحث عن إجابة سؤال مهم، وهو هل عرفت مصر مفهوم التنمية الاقتصادية قبل الثورة؟ وهل عرفت اقتصادًا يوجَّه من الدولة في سبيل تحقيق تلك التنمية؟ أم أن السياسة الاقتصادية المتبعة لم تعرف تلك الأفكار؟

تلقى الوثائق البريطانية مساحة كبيرة من الضوء على أوضاع الاقتصاد المصري وطبيعته لا سيما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو، وذلك من خلال مراسلات مبعوثيها ودبلوماسييها في مصر وتقاريرهم إلى وزارة الخارجية البريطانية، فمثلًا يصف التقرير الاقتصادي المرسل من سفارة بريطانيا في مصر إلى الخارجية البريطانية، حالة الاقتصاد المصري عام ١٩٤٦ بأنه كان مزدهرًا بصفة عامة على الرغم من الأوضاع السياسية غير المستقرة[١]، وهنا وجب أن نوضح أن "الازدهار" الذي يقصده التقرير هو حالة الانتعاش التي حدثت في قطاع التجارة الداخلية بسبب الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الانتعاش سرعان ما انقلب إلى تضخم جامح انعكس على مستويات الأسعار التي صارت تقفز بجنون من يوم لآخر بسبب زيادة كمية النقد المتداول دون وجود كميات كافية من السلع المعروضة في المقابل، وبخاصة السلع التموينية والسلع الضرورية الأخرى[٢].

يضاف إلى ذلك ما واجهه قطاع العمل المصري من مصاعب بسبب زيادة نسبة البطالة الناجمة عن قيام الجيش البريطاني فور انقضاء الحرب بتسريح قطاع عريض من

---

(1) **F.O. 407/226, J 3672/36/16**, 31st, July 1947, R. Campbell (Cairo) to Mr. Bevin (London), Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946.

[٢] محمد رشدي، **التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني**، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٥٥.